

على شرف الامبراطور



عامر محسن

هل تذكرون، حين كان دونالد ترامب مرشحاً وحطوطه في الفوز قليلة، كيف كان موقف إعلام الخليج ومثقفيه منه، والسخرية والفوقية التي مارسوها عليه؟ «ليبرالي الخليج» ينتظر فرصة كهذه ليثبت أنه «جريء» و«حضاري»، ومثقفٌ متنوّرٌ يحمل شعلة الحداثة ويتقرّر من أفعال ترامب وأقواله. قلنا يوماً إن ترامب سيستوعبهم، أنظمةً وأفراداً، مثلما استوعبهم جورج بوش قبله، وها هو دونالد ترامب يستعدّ لزيارة الخليج كمخلصٍ فاتح، والنظام السّعودي، بحسب «بلومبرغ»، «يعدّ الثواني لساعات والدقائق والثواني المتبقية قبل تشريف الضيف الكبير). كان خياراً مناسباً لترامب أن يكون الخليج أوّل مقصدٍ أجنبيّ له كرئيس، فالحفاوة التي يلاقيها هناك لن يجدها في أيّ مكان آخر في العالم، حيث تنتظره مظاهرات الإحتجاج والسخرية والأسئلة الصعبة، أمّا في السّعودية، فهو يشعر أنه في بيته، بل في مزرعته.

عطايا الأتباع

المشهد فعلاً سورياليّ، يذكرّ بنصوصٍ بابليّة توصّف ملوكاً وأمراء وشيوخاً تابعين يركعون أمام حمورابي ويضعون أمامه الأعطية والهدايا والجزية. قبل أن تبدأ الزيارة حتّى، أعلن السعوديون عن حزمة «هدايا» بمئات مليارات الدولارات. أثناء زيارته للبيت الأبيض قبل أسابيع، قدّم سلمان عرض

«باور بوينت» للرئيس الأميركي، كموظفٍ في شركةٍ يقدم ملخّصاً لمديره، وتعهّد فيه باستثمار أكثر من 200 مليار دولار في الاقتصاد الأميركي. لم يكتفِ ترامب بذلك بل طلب، بحسب مصادر غربيّة، بأن تذهب نسبةٌ كبيرةٌ من هذه الأموال الى ولاياتٍ تعاني الكساد، في الغرب الأوسط مثلاً، وإلى مشاريع البنية التحتية الأميركية التي لا تجد مستثمرين (كان الردّ بأن صندوق المملكة الاستثماري سيخصّص 40 مليار دولار لهذه المشاريع). الملفت هنا هو أنّ العرض الذي قدّمه بن سلمان في البيت الأبيض، والمقترحات المتضمنة فيه، قد كتبها مستشارون أجانب من شركة «بوز الن هاميلتون»، وليس بيروقراطيين سعوديين حتّى.

تبعث ذلك أخبار عقود السّلاح، بأكثر من مئة مليار دولار لصفقة فورية، و300 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة. اللطيف هنا، أيضاً، هو أنّ المسؤولين الأميركيين يؤكّدون أنّ هذه الصفقات لن تؤثّر على «التفوّق النوعي لاسرائيل على جيرانها» (كيف تنفق كلّ هذه الأموال وتشتري كلّ هذا السّلاح وتبقى في حالة «تخلّف نوعي»؟ هناك الكثير من الجهد يجب أن يُبذل لكي تبقى في هذه الوضعية). بالمناسبة، لمن لا يعلم، هناك قانونٌ في الكونغرس الأميركي — قانون — يمنع المشرّعين في واشنطن من الموافقة على أيّ صفقة سلاحٍ في المنطقة تؤثّر على «التفوّق النوعي» لاسرائيل، وموافقتهم الزامية على كلّ عقد سلاحٍ فوق حجمٍ معيّن.

لو وضعنا جانباً الأخبار عن نية «آرامكو» إعلان عقودٍ ضخمةٍ، خلال القمّة أيضاً، تذهب غنيمتها هذه المرّة الى قطاع الطاقة الأميركي (وشركات مثل هالبرتون وجنرال إلكتريك وهيوز وشلومبيرجيه)، وجمعنا المبالغ أعلاه، فهي تساوي أكثر بقليل من 500 مليار دولار، أي ما يوازي، تقريباً، ما تبقى من الاحتياط المالي السّعودي. خطّة محمد بن سلمان، على ما يبدو، هي في إخراج هذه الرساميل من بلاده وضخّها في الاقتصاد الأميركي، أو تقديمها لشركات السّلاح. الإعلام الأميركي واضحٌ في هذا الشأن، وهو لا يتكلّم على هذه الصفقات والعقود بوصفها جزءاً من خطّة تنمية أو استثمارية سعودية، بل كجهدٍ يقوده دونالد ترامب لخلق الوظائف في بلاده — كما وعد في حملته الانتخابية — وضحّ الأموال في القطاعات غير المرغوبة.

أمّا «الكرزة على قالب الحلوى» فهي، كما تنقل «وول ستريت جورنال»، عرضٌ خليجيّ بالتطبيع الكامل والرسمي مع اسرائيل، مقابل «وقفٍ جزئي للاستيطان» (أي مقابل لا شيء)، ويصبح الكيان الصهيوني، هكذا، حليفاً مكرّساً في «الناتو العربي» الذي يحلم به حكّام الخليج. المشكلة هي أنّ هذه العطايا تبدو وكأنّها في اتجاه واحد: ترامب يقبل الهدايا ويشترط في سبل انفاقها، ثمّ يقول إنّه يريد من دول الخليج أن تساهم أكثر في تحمل كلفة الأمن في المنطقة (أي مزيداً من الدّفْع والابتزاز)، وماذا يعطيهم مقابل كلّ هذا الخنوع؟ بحسب «نيويورك تايمز»، التنازل الأساس لأميركا هو في أنّ ترامب «سيوافق» على بيع الأسلحة للسعودية. هم يتخيّلون أنّ ترامب سيعلن الحرب على أعدائهم في القمّة، ويخوض معاركهم، وهو لم يلتزم إلا بمقولاتٍ عامّة وفضفاضة من نوع أنّه سيكرّس لقاءاته في الرياض

لمحاربة «داعش» و«مكافحة الكراهية والتطرف» (هي تصلح كمزحة، مؤتمراً لمكافحة الكراهية والتطرف في الرّياض). على ذكر الموضوع، الرئيس السوداني عمر البشير، الذي أدانته الغرب بتهم إبادة جماعية ولاحقه بـ«العدالة الدولية» طويلاً، مدعو إلى القمة. المسألة هي أنّه في وسعك أن تقيم حفلةً، وأن تغري المدعويين بالهدايا وأن تسمّي الحدث ما تشاء، ولكنّ السؤال الذي لا يمكن تلافيه — وسط المصّخب والخطب والموائد العامرة — هو من سيدفع الحساب.

أن تسير إلى الهاوية

حين تراجع تاريخ أميركا في الخليج، وعلاقتها مع شاه إيران مثلاً، تنتبه إلى مقدار الاهتمام الذي كانت توليه الإدارة الأميركية لحالة واستقرار الأنظمة التابعة، وحرص واشنطن على حمايتها من الانهيار، بل وحمايتها من نفسها (عن هذه المرحلة والجدالات التي دارت داخل الإدارة الأميركية، أنصح مجدداً بكتاب أندرو سكوت كوبر «ملوك النفط»). منذ أيام نيكسون، كانت وزارة التجارة الأميركية تحذّر من الوضع الاقتصادي في إيران، وأنّ الشّاه لو استمرّ على نهجه في الانفاق بلا حساب وعقد صفقات سلاحٍ هائلة فهو سيجد نفسه في أزمةٍ بعد سنوات، ولن تكفي مداخيل النفط لتمويل الدولة، وسيخسر ساعتها الجميع — النظام الإيراني وأميركا. كانت تقارير وزارة الخارجية تؤكّد أنّ الشّاه يحتاج إلى «لجم»، وأنّ له نظريات في الاقتصاد وتطورٍ سعر النفط هي، ببساطة، غير صحيحة وستوقعه في مأزق، وأنّه لا يمكنك أن تنفق على تنمية محمومة وبناء مشاريع فرعونية، وأن تكون الطبقة التي تنتمي إليها باذخة وفسادة، وأن تبني جيشاً امبراطورياً في الوقت ذاته، وذلك كلّه من مصدر دخلٍ وحيد (في أواخر السبعينيات، أصبح ثمن الأسلحة التي تستوردها إيران من الغرب أكبر من كامل عائدات النفط الذي تصدّره). وصلت الأمور إلى درجة أن وزارة الدفاع طالبت الرئيس بإقناع الشّاه بتخفيف مشترياته العسكرية، لا لأسباب أمنية، بل حرصاً عليه وخوفاً من إفلاس الدولة.

هذه العقليّة لا تجد لها أثراً في النقّاش الأميركي اليوم، سواء داخل الإدارة أم خارجها، بل هناك ما يشبه التواطؤ على حلب البقرة حتّى تموت، ولا أحد لديه حافزٌ لإفساد «الحفلة». هي دورةٌ، من ترامب الذي يريد أموال السعوديين إلى الشركات التي ترغب بعقودهم وصولاً إلى الإعلام و«الخبراء» والمستشارين، الذين يستفيدون جميعاً من هذه المنظومة ولا مصلحة لهم في نقدها (أصبح الخليج بالنسبة إلى شركات الاستشارات، مثل «ماكينزي» و«بوز» و«بوستون غروب»، أحد أهمّ الأسواق ذات الربحية العالية، والصحف الاقتصادية تلهث خلف مقابلة «حصريّة» مع ابن سلمان، وهي تتعامل مع سياساته ومع «رؤيته» بـ«كرمٍ» وتسامح، وتبحث عن سببٍ لمدحه، بشكلٍ لا يمكن أن تمارسه مع الحكومات الغربية). لهذه الأسباب كلّها، لا أحد في الغرب يشير إلى أنّ هذه الدولة، التي يفترض بها أن تنشّط الاقتصاد الأميركي، وأن تموّل شركات السلاح، وأن تبني منظومةً أمنيةً اقليميةً، هي دولةٌ واقعةٌ في عجزٍ وأزمةٍ اقتصادية، وهي تقتطع من رواتب موظفيها وتمهّد لسياسات «تقشّف» قاسية، والنموّ فيها أصبح

يقارب الصفر، فيما نظامها يعد بإخراج مئات مليارات الدولارات من اقتصاده ونقلها الى أميركا.

خاتمة

أصل المسألة ليس في أرقام العجز وحجم الميزانية وعدد السكّان فحسب، والجريمة الكبرى التي ارتكبتها آل سعود ليست «الجريمة السياسية» التي يتمّ استعراضها في الرّياض — التحوّل الى وكيلٍ للأميركي، والتآخي مع اسرائيل، وتأسيس حلف أنظمةٍ رجعية عميلة يقف علناً ضدّ شعوب المنطقة وسيادتها — بل الجريمة التي افتعلها النظام في حقّ شعبه وإهداره لثروته على مدى عقود. وهذا، قبل أسعار النفط، هو ما سيسبب الانهيار. كما يقول الباحث علي القادري، فإنّ التنمية الحقيقية لا تقتصر على إطعام شعبك وتطبيبه وجعله يستهلك من سوپرماركت ويركب سيّارات، فهذا سهلٌ (الى حين) في مجتمعٍ ريعيٍّ توزيعيٍّ. مقياس التنمية هو في أن تبني طبقة عاملة منتجة ومتعلّمة وتراكم مهارات ومعرفة علميّة، وأن تبني نظامك الاقتصادي بكامله (وحدود الاستيراد وقيمة العملة ووجهة استثمار الريع) حول هذا الهدف. هذا كان متاحاً نظرياً، بفضل عقودٍ من تدفّق الثروة النفطية في الخليج، ولكنّ الواقع اليوم هو أنّ الدولة بنت نظاماً يكون فيه أكثر من نصف الشعب (الذي في سنّ العمل) خارج سوق العمل أصلاً؛ وأكثر المواطنين الذين يعملون هم في وظائف رسميّة لا تعلّم مهاراتٍ ولا تخلق إنتاجاً. المشكلة ليست هنا فحسب، «التخلّف المقصود» هو أن تكون في بلدٍ فيه نسبة بطالةٍ عالية كهذه، ومشاركة قليلة في سوق الانتاج، فتستورد فوق ذلك ملايين العمّال الأجانب، لتبخّس من قيمة العمل أكثر وتضمن منع قيام اقتصادٍ وطنيٍّ (وأغلب العمّال الأجانب قليلو المهارة، رواتبهم منخفضة للغاية، ويتعرّضون لأسوأ أشكال المعاملة، ويرحّلون عن البلد بعد بضع سنوات ويأخذون خبرتهم معهم). «داعش» ليست مجرد انحرافٍ فقهيٍّ، ولا هي نتيجة طبيعيّة و«ضروريّة» للوهابيّة (في كلّ الأديان والمذاهب عناصر تكفيرية، ولكنها لا تتحوّل الى حركات عنفٍ عديميٍّ وإبادةٍ الا في ظروفٍ «مناسبة»). هذه الايديولوجيا العدمية وجدت مرتعها المثالي في مكانٍ كالسعوديّة، يكتب القادري، حيث يتجاوز التخلّف الفائق مع الثراء الفاحش، وهي لا يمكن أن تخرج الا من مكان كهذا، نظامه يشتري الطائرات الأميركية المقاتلة ويفتح البلد بلا حدودٍ على سلع العولمة والاستهلاك، ويدير «وحدات لمكافحة السّحر والشعوذة» في الآن ذاته.

للحفلة تأثيرٌ مسكّرٌ على روادها، وحكّام الخليج لا تسعهم فرحتهم بأنّ ترامب سيأتي، وهم مستعدّون للإيمان بالخصائص السحريّة للإمبراطور (والمراهنة بمستقبلهم عليها)، فترامب ليس اوباما! ولكن، في العالم الحقيقي، وعلى بعد مئات الكيلومترات من الرّياض، كان اليمينيّون، في اليوم ذاته، ينشرون شريطاً يوثّق اقتحام مقاتليهم لمواقع «التحالف العربي» قرب المُخا، وإحراق عشرات المدرّعات الخليجية (بالوقود والوقود والوقود)، كما أصبح التقليد اليميني، فهم يأخذون الذخائر والرشاشات من المدرّعات ثمّ يحرقونها). التناقض بين الصورتين، بين المُخا والرياض، صارخٌ وذو دلالة. في الشّريط

المسجّل، كان مقاتلٌ يمنيٌّ شابٌّ، قد لا يزيد عمره على ستة عشر عاماً، يخاطب الملك سلمان بتحدٍّ (وبما يليق به) وخلفه مدرّعة اماراتية تحترق، ثمّ توجه الى عبد الملك الحوثي، قائده، بنبرة الأمر: «ارفع رأسك! وايرّاك أن تخفضه في يومٍ من الأيام». لديك، على المقلب الآخر، الشيخ العربي يجثو أمام الامبراطور وهو يحمل الهدايا، فهل يعتقد — حقاً — أن صوته سيكون الأعلى وأن المستقبل له؟